

جمعية المصارف

بقاء الودائع الناتجة من الهندسات

ظهرت أول إشارة قلق من جمعية المصارف بشأن الأثر الذي تركته العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان مع المصارف في النصف الثاني من 2016. فقد أبدت الجمعية تخوّفها من احتمال خروج الودائع التي تدفقت إلى لبنان بفعل الهندسات، وقالت إن بقاءها أو تجديدها «ليس أكيداً»

محمد وهبة

«إن احتمال بقاء أو تجديد الودائع الجديدة التي تدفقت إلى لبنان في إطار الهندسة المالية الأخيرة، ليس مؤكداً، على الأقل جزئياً». هذه العبارة وردت في ختام الفصل الرابع من القسم الأول في التقرير السنوي لجمعية المصارف، حيث تركّز الحديث عن العمليات التي نفذها مصرف لبنان بآلياتها وأهدافها وتأثيرها، وهي تخفي قليلاً واضحاً لدى جمعية المصارف من عدم كفاية التدفقات الرأسمالية لتغطية حاجات لبنان التمويلية، ولا سيما في ضوء عدد من المعطيات الإقليمية والدولية التي تعرّض هذا القلق.

لم تتمكن اللهجة التقنية من إخفاء القلق الوارد في تقرير جمعية المصارف في الفصل المعنون «السياسة والتطورات النقدية»، وإن كان التقرير يصفه بـ«التحدي الأكبر». طبيعة هذا التحدي نقدية، تكمن في «عودة منحى التباطؤ إلى المستويات التي كانت سائدة في عام 2015 وفي النصف الأول من عام 2016 (أو ربما أقل)، وهي أدنى من حاجات لبنان التمويلية على المدى

المتوسط. وهذا يعني أن المصارف بدأت تشعر بتناقل التدفقات النقدية وأنها تتوقع، وفق معطيات متوافرة لديها، أن يواصل هذا المسار السلبي خلال الأشهر المقبلة، ما يؤدي إلى المزيد من الضغط على السياسة النقدية.

رغم ذلك، لم يقدّم التقرير أي معطيات تفصيلية، إلا أنه عدّد 8 عناصر أساسية لها أثر واسع في التدفقات النقدية، منها ثلاثة عناصر محلية، و5 عناصر إقليمية ودولية، هي: «اشتداد التنافس الإقليمي على اجتذاب الرساميل، تراجع في مستويات السيولة لدى الدول الخليجية، ما يؤثّر في الاستثمارات القادمة منها إلى لبنان، ارتفاع الفائدة على الدولار وتوقع ارتفاعها أكثر في عام 2017، الأثر الانكماشى لتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الخليجية وفي دول أخرى مصدرة للنظف يعمل فيها لبنانيون بحجم التحويلات إلى لبنان، وذلك بعد التراجع الكبير لأسعار النفط، استمرار الاضطرابات الإقليمية، التقصير في الأداء الحكومي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في البلد، عدم المضي في الإصلاحات الضرورية على صعيد المالية العامة. وجميعها عوامل تؤدّي إلى تراجع رغبة المستثمرين في التعرض لمخاطر لبنان. يضاف إلى ذلك، أن احتمال بقاء أو تجديد الودائع الجديدة التي تدفقت إلى لبنان في إطار الهندسة المالية الأخيرة، ليس مؤكداً، على الأقل جزئياً».

التراجع في أسعار النفط والازمة في الخليج سيؤثران على الإنفاق الاستثماري

بإستثناء موضوع الهندسات المالية التي نفذها مصرف لبنان، ليس بين هذه العناصر الثمانية أي أمر مستجد. كل هذه العناصر تعدّ مؤشرات أساسية في عمل المراقبين، وتجري قراءتها النهائية في نتيجة ميزان المدفوعات. وقد كانت هذه المؤشرات هي الدافع والحجّة وراء تنفيذ الهندسات المالية في النصف الثاني من 2016 بعدما تبين أن ميزان المدفوعات سجّل عجزاً تراكمياً بقيمة تزيد على 9 مليارات دولار، وأن العجز ناتج من تباطؤ في التدفقات بالعملة الأجنبية



المصارف بدأت تشعر بتناقل التدفقات النقدية (مروان طحطح)

خلق منتجات مصرفية تساعدها على جذب مبالغ إضافية بالعملة الأجنبية تتيح لها الاستفادة أوسع من الهندسات المالية. هذه المنتجات تفرض على الزبائن تحويل أموالهم بالدولار إلى لبنان وتجميدها باليرة اللبنانية لفترة سنة أو

في تقرير جمعية المصارف الذي تحدث عن احتمال بقاء أو تجديد الودائع الجديدة التي تدفقت إلى لبنان في إطار الهندسة المالية الأخيرة. هذه النقطة بالتحديد، لم تفسرها جمعية المصارف، إلا أنه بات معروفاً أن هناك مصارف لجأت إلى

وزارة الداخلية والبلديات». صحيح أن الداخلية لم تمنح نجيم ترخيصاً بإعادة فتح الكسارة، إلا أن ذلك لا يعفيها من كونها لم ترفض طلب نجيم مباشرة، لعلها بان الكسارة تقع في حرم محمية طبيعية، وبالتالي، فهي لم تكن بحاجة إلى استمّراج رأي البلدية والمحافظة. وحرى بـ«الداخلية» فتح تحقيق في المعلومات التي تشير إلى أن أصحاب الكسارات يقدمون رشى إلى البلديات واتحادات البلديات، على شاكلة «العرض» الذي يُقال في منطقة بنت جبيل إن نجيم قدّمه إلى بلدية شقرا ودوبيه، والقاضي بحصولها مجاناً على حاجتها من الـ«باسكورس»، طوال فترة عمل الكسارة.

بالمراقبة، بالرغم من استحصال صاحب العقار على موافقة المدعي العام البيئي بفك الأختام وكتاب وزارة البيئة رقم 3432/ب تاريخ 2016/7/4 بإعطاء صاحب العقار ما يلزم بهدف إعادة تاهيل وتشجير الأرض.

5- بتاريخ 2017/5/15 تقدم السيد الياس نجيم بطلب الى وزارة الداخلية والبلديات الموافقة على إعادة فتح الكسارة، إلا أن وزارة الداخلية لم توافق على الطلب، بل أودعته محافظة النبطية بتاريخ 2017/6/9 للاطلاع وعرض الموضوع على مجلس بلدية شقرا ودوبيه لاتخاذ القرار المناسب بهذا الشأن والإعادة، ولم ترد حتى الآن مطالعة المحافظ أو قرار المجلس البلدي لدى

1- بتاريخ 2015/6/30 أودعت وزارة البيئة وزارة الداخلية والبلديات قرار المجلس الوطني للمقالع المتضمن الموافقة للسيد الياس نجيم على استثمار كسارة على العقار 1300/ شقرا.

2- بتاريخ 2015/7/16 أودعت وزارة الداخلية والبلديات المعاملة محافظة النبطية للاطلاع والمقتضى.

3- بتاريخ 2015/10/8، وبناء على إشارة المحامي العام البيئي، تم توقيف العمل بالكسارة وختمها بالشمع الأحمر بسبب وجودها ضمن محمية وادي الحجر.

4- بتاريخ 2016/8/8 طلبت وزارة الداخلية والبلديات من محافظة النبطية استمرار وقف الأعمال فوراً على العقار 1300/ شقرا والتشدّد

ومنه الى وزارة الداخلية والبلديات. وكان المكتب الإعلامي لوزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق قد أصدر بياناً رأى فيه أن «بعض وسائل الإعلام تداولت خبراً غير صحيح عن ترخيص وزارة الداخلية والبلديات لكسارة في وادي الحجر الذي يصنّف على أنه محمية طبيعية». وأضاف البيان: «يهتمّ المكتب الإعلامي في الوزارة التوضيح أن الوزير المشنوق أكد على محافظ النبطية وعلى قيادة منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي وجوب استمرار وقف العمل في الكسارة الموجودة ضمن محمية وادي الحجر. كما يهّم المكتب إطلاع كل من يهّمه الأمر على تسلسل الخطوات التي رافقت هذه القضية:

بلدية شقرا قررت: لا لكسارة في محمية الحجر

داني الامين

حسنت بلدية شقرا ودوبيه (قضاء بنت جبيل) أمرها، ورفضت السماح بفتح كسارة في محمية وادي الحجر. لم تخضع لـ«الإغراءات» الشبيهة بالرشي، ولا للضغوطات، ولا لانحياز بعض القوى والشخصيات النافذة في المنطقة إلى صاحب الكسارة الموجودة في محمية الحجر الطبيعية، والتي يمنع قانونها مثل هذه الأعمال والانتهاكات البيئية الخطيرة. فيوم السبت الماضي، اجتمع مجلس بلدية شقرا ودوبيه، وقرّر بإجماع الأعضاء الحاضرين (تغيّب خمسة أعضاء) عدم الموافقة على الترخيص للكسارة، ورفع قراره الى القائمقام